نشرة شهرية ثقافية اقتصادية ليبرالية تصدرها جمعية النداء الجديد

النداء الجديد

العدد الرابع عشر - يونيو ١٩٩٥ حرية - عدالة - عقلانية

أزمة الأسمنت .. وظاهرة السوق السوداء

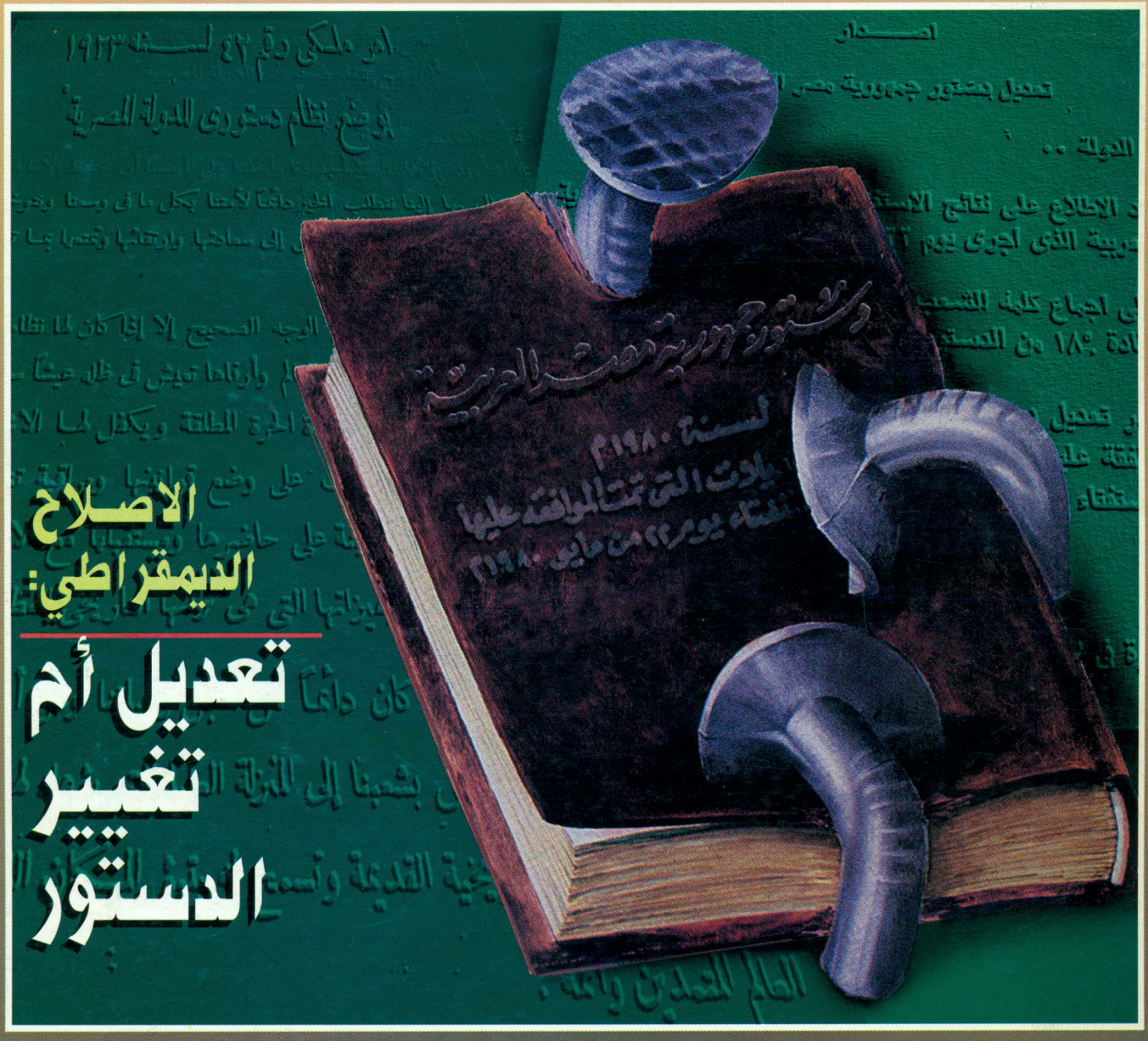

الجمعيات الدينية بين العمل الاجتماعي والدور السياسي

الجريمة وحقوق الانسان: المناظرة الثقافية

درس أزمة نقابة المهندسين : الحوار أو الكارثة

النداء الجديد

رئيس مجلس الإدارة : د. سعيد النجار رئيس التحرير : د. وحيد عبد المجيد

مستشارو التحرير : د. حازم الببلاوى ـ د. أسامة الغزالى حرب ـ أ. محمود أباظة ـ د. شريف لطفى

العنوان : ١٤ شارع عبد الحميد لطفى ـ مدينة المهندسين / ت : ٧٠٤٢١٣

رؤى ليبرالية

درس أزمة نقابة المهندسين:

الحوار أو الكارثة!

■ لم يدرك مجلس نقابة المهندسين ومعارضوه مخاطر تصعيد الصراع والإصرار على الصدام إلا فى اللحظة الأخيرة، وربما بعد فوات الآوان. لم يتبين الطرفان اللذان انغمسا فى معارك سياسية وقضائية حجم الكارثة التى أقدما عليها إلا عندما حاصرت قوات الأمن مقر النقابة يوم ٣ مايو الماضى لغرض حراسة عليها. حينئذ فقط، بدا لهما أن التفاهم حول كيفية ادارة الخلاف بينهما ليس مستحيلا. فقد أعاد الذين سعوا لفرض حراسة قضائية النظر فى موقفهم، عندما أدركوا أنه يعنى تسليم النقابة لحارس من خارجها، وبالتالى سيطرة جهاز الدولة عليها. واتخذ د. عبد المحسن حمودة صاحب دعوى الحراسة موقفاً شجاعاً، وتنازل عن الدعوى. لكن كان الوقت قد تأخر، بعد أن تم إعداد العدة للاستيلاء على النقابة. ولم يكن موقفه هذا غريباً، وهو صاحب تاريخ طويل فى النضال من أجل الحرية منذ الأربعينات. وما كان له أن يقبل وضعاً يقوض استقلال نقابته، وأن يتواطأ على ماحدث من تلاعب للإسراع بفرض الحراسة قبل أن يقول القضاء كلمته الأخيرة. . كما أدرك مجلس النقابة أخيراً أن التفاهم مع معارضيه خير من الصدام، وأن حل الخلافات بينهم بالحوار خير من استبعادهم.

وربما كان مشهد تعاون الطرفين فى محاولة لإيقاف تنفيذ حكم فرض الحراسة على نقابة المهندسين تعبيراً عن ندمهما على الأخطاء التى وقعا فيها على مدى شهور طويلة. لكن لايكفى الندم فى هذه الحالة، مالم يقوموا باستخلاص الدرس الذى تنطوى عليه، وهو أنه لا مستقبل للديمقراطية فى بلدنا بدون استعداد للحوار والتفاهم على قواعد اللعبة. واذا كان هذا الدرس قد تجسد فى أزمة نقابة المهندسين، فليست هذه الأزمة ألا صورة مصغرة للأزمة السياسية العامة بشقيها: الأزمة بين نظام الحكم والمعارضة من جانب، وأزمة المعارضة نفسها من جانب آخر.

وقد كتبت من قبل مراراً أن الشق الثانى من هذه الأزمة أصبح أكثر خطراً على مستقبل الديمقراطية الأن أكثر من أى وقت مضى. فمن الصعب أن نتطلع لمعالجة الأزمة بين نظام الحكم والمعارضة فى الوقت الذى تتفاقم أزمة المعارضة، نتيجة العجز عن وضع حد للانقسام بين طرفيها الأسلامى من ناحية، والعلمانى وشبة العلمانى من ناحية أخرى.

فأحد أهم شروط التطور الديمقراطى هو وجود حد أدنى من التفاهم بين أطرافها على أسس هذا التطور وعلى قواعد اللعبة الديمقراطية. ومهما كان عدم استعداد نخبة الحكم لذلك وإصرارها على رفض أى تغيير، فمن الضرورى أن تثبت المعارضة قدرتها على التفاهم باتجاه تشكيل "تكتل ديمقراطى "يتمتع بمصداقية. أما حين تعجز عن ذلك، وتنصرف إلى "حرب مرجعيات" لا هوادة فيها، فهى تقوض ليس فقط امكانات التحول الديمقراطى ولكن أيضاً الهامش المتاح الأن. وقد أكدت حالة نقابة المهندسين ذلك بوضوح.

صحيح أن مشكلة الانقسام حول الاختيار الثقافى- الحضارى عميقة بالفعل، وأنه ليس من السهل التوصل إلى تسوية تاريخية بين المشروع العلمانى والمشروع الأسلامى. لكن الأزمة ليست فى عمق المشكلة وصعوبة حلها، وإنما فى المنهج السائد فى التعامل معها، وهو الصدام حولها حيناً وتجاهلها أو القفز عليها حيناً آخر، بدلاً من التصدى لها عبر حوار جاد منفتح. فالأسلوب الصدامى، الذى يتبعه فريق من الأسلامين وآخر من العلمانين، يسمم أجواء حياتنا السياسية كل يوم. وأسلوب تجاهل جوهر الخلاف بين المشروعين، وتصور قابليته للحل تلقائياً عندما نصل إلى الديمقراطية، يقود إلى تكريس الأزمة ويباعد بيننا وبين هذه الديمقراطية.

ودلالة ذلك أن الجماعة السياسية المصرية مازالت غير مدركة لأخطر معوقات التحول الديمقراطى، وهو الأنقسام ازاء المشروع الثقافى - الحضارى. فهذا الأنقسام يشطرها إلى فريقين متعارضى الأهداف والقيم، وعاجزين عن الالتقاء على مقومات مشتركة للدولة والمجتمع. ومن نافلة القول أن الديمقراطية تقوم على مزيج من التنافس والصراع ومن التفاهم، والاجماع الطوعيين. واذا طغى الصراع وانتفى التفاهم، تتراجع فرص التحول الديمقراطى. ففى هذه الحالة يصبح الصراع على أيديولوجيات ومشاريع كلية، فى حين تقتضى الديمقراطية أن يكون الصراع جزئياً على سياسات وبرامج، فى اطار تفاهم على مقومات أساسية يلتزم بها الجميع ويحترمونها. وفى حالة مصر، مثل دول أخرى تعانى أنقساماً ثقافياً، لامفر من أن تشتمل هذه المقومات على تفاهم حول صيغة عصرية مستنيرة بشأن موقع الأسلام (كنظام قانونى وكأسلوب حياة) من مقومات الدولة الديمقراطية المدنية.

ولا يمكن أن يتأتى ذلك من خلال الصدام، ولا عن طريق التجاهل، ولا عبر استبعاد التيار الأسلامى. فالحوار الجاد وحده هو الذى يفتح باب الأمل لبناء ديمقراطية قابلة للاستقرار، ولا تعصف بها رياح الأنقسام الثقافى. إنه الحوار الذى يستهدف التفاهم، وليس المناظرة أو المواجهة. الحوار بأفق تسوية تاريخية للأنقسام القائم.

الحوار الذى أدى غيابه فى نقابة المهندسين إلى الكارثة التى لحقت بها، ونخشى أن يقود أستمرار عجزنا عنه إلى توسيع نطاق هذه الكارثة: تراجعاً لفرص التطور الديمقراطى، وانحساراً لهامش الحرية المتاح، والذى يهدده عجزنا عن الحوار وانصرافنا عن تأسيس تقاليده.

د . وحيد عبد المجيد

KAMEL GRAPHICS